رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

معالم بناء الدولة

للمرة الاولى منذ اتفاق الطائف، يتضمن خطاب القسم للرئيس جوزف عون والبيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام اطارا واضحا لاستعادة الدولة قرارها السيادي، وهو ما يعد تحولا تاريخيا في سياسة لبنان بعد سنوات من التحديات السياسية والامنية. وقد ترجم ذلك في القرار القاضي باستعادة الدولة "قرار الحرب والسلم وبسط سيادتها على كامل اراضيها بقواها الذاتية"، وتعزيز السلطة المركزية في وجه تعدد مراكز القوى.

تؤكد المعطيات ان احدا ليس ضد مبدأ حصرية السلاح في يد الدولة، لكن علاجه يجب ان يترافق مع تنفيذ بنود بيان مجلس الوزراء لجهة العمل على اقرار استراتيجيا الامن الوطني على المستويات كافة، انهاء العدوان الاسرائيلي، الانسحاب من المواقع المحتلة، تحرير الاسرى، ضمان حق لبنان في الدفاع عن نفسه وفق المواثيق الدولية، تثبيت الحدود، وإطلاق ورشة اعادة الاعمار. وقد تلقفت الادارة الاميركية وجهة النظر اللبنانية الرسمية، فأرسلت اشارات ايجابية لجهة تفعيل لجنة الاشراف على تنفيذ اتفاق وقف النار وتطبيقه عبر الضغط على اسرائيل التي لم تبد أي التزام بمضمون الورقة الاميركية، ولم تتخذ خطوات مقابلة رغم ما انجزه لبنان، ولا تزال تمعن في خرق الاتفاق عبر استمرار اعتداءاتها على الاراضي اللبنانية.

المواقف الصادرة عن السلطة اللبنانية الممثلة برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، ترسم بوضوح معالم بناء الدولة. وما انتهى اليه البيان الوزاري، يشدد على ان لبنان الرسمي على اعتاب مرحلة جديدة من استعادة السيطرة الكاملة على قرارته السيادية، وهي رسالة حاسمة الى المجتمع الدولي لدعم المؤسسات والمساعدة في عملية الاصلاحات المالية والادارية والقضائية.

البارز في هذا السياق، خطاب الرئيس جوزف عون: "ان لبنان يمر بمرحلة مفصلية، حيث ينبغي على جميع القوى السياسية توحيد الصفوف من اجل استعادة دور الدولة الكامل في ادارة شؤونها، بعيدا عن اي تدخلات خارجية او داخلية تقوض سيادتها".

لا شك في ان هذه الخطوة التي تراهن الحكومة على تحقيقها تتطلب مسارا طويلا وشاقا، وتفهما وتعاونا من مختلف المكونات اللبنانية، وتنازلا من الجميع لمصلحة الوطن العليا والقانون. ولا يعني هذا التوجه الذي اعتمدته الحكومة تهميشا للاحزاب في لبنان، بل حضها على متابعة نضالها السياسي ضمن اطار احترام سيادة الدولة وقوانينها. كما أكد البيان الوزاري جازما: "ان الحكومة تعي ان عملية استعادة السيادة تتطلب تضحيات وتنازلات من جميع الاطراف السياسية، وان استقرار الدولة لا يتم الا من خلال الالتزام الكامل بالقانون والتوافق الوطني". هذه الفقرة تعتبر اساسية في بناء الدول وتطويرها، باعتبار ان الهدف الاسمى للنضال السياسي هو بناء دولة وطنية ذات سيادة وتحديث مجتمعها، وهذا المسار يشكل ركيزة مهمة للاستقرار على الصعد كافة، وينعكس ايجابا على حياة المواطنين والمجتمع اللبناني.

معالم عملية بناء الدولة تبدأ باستعادة ثقة مواطنيها في اداراتها ومؤسساتها، وفي استجابتها حاجاتهم في تأمين الخدمات في قطاعات التعليم والسكن والصحة والنقل، بيد ان الواقع الحالي لمعظم الادارات والمؤسسات العامة بات مثقلا بالترهل والعجز وينخر بعضه الفساد، واكبر دليل على ذلك التحقيقات التي تجريها النيابات العامة في اكثر من ملف محال اليها من الضابطات العدلية واجهزة الرقابة.

اذا كانت ترجمة القرار السيادي هي في بسط سلطة الدولة على اراضيها بقواها الذاتية واحتكارها قراري الحرب والسلم، فإن ترجمة التوجهات الاصلاحية للعهد هو في المضي ببناء دولة حديثة على اسس الكفاءة والنزاهة وتطبيق القانون، لتكون قادرة على تقديم الخدمات للمواطن بشكل افضل واكثر شفافية وعدلا بعيدا من التأثيرات السياسية والحزبية التي ارهقت لبنان لعقود. لذلك شدد الرئيس عون في خطابه على "ان المسؤولية الوطنية تقتضي ان نعمل جميعا على اعادة بناء مؤسسات الدولة وتفعيل دورها في كل المجالات، بما يضمن وحدة القرار السياسي والامني في لبنان".

إلى العدد المقبل